

Distr.: General
14 September 2005
Arabic
Original: English



تقرير خاص مقدم من الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في بوروندي

أولا - مقدمة

١ - يتناول هذا التقرير التطورات الرئيسية التي شهدتها بوروندي منذ صدور تقريره المؤرخ ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٥ (S/2005/328)، ويركز بشكل خاص على انتهاء العملية الانتقالية بنجاح وعلى الترتيبات الدولية المقترحة من أجل تقديم الدعم للحكومة التي انتخبت مؤخرا.

ثانيا - العملية الانتقالية

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شهدت عملية السلام والمصالحة مزيدا من التطورات الهامة، شملت إجراء الانتخابات بنجاح وانتهاء العملية الانتقالية وتنصيب حكومة منتخبة على أسس ديمقراطية. وتواصل في الوقت نفسه إحراز تقدم في عملية نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وعاد إلى البلد عدد متزايد من اللاجئين في البلدان المجاورة.

٣ - ومما يؤسف له عدم وقوع تطورات إيجابية على صعيد إشراك جبهة التحرير الوطنية (رواسا) في عملية السلام، على الرغم من إصدار الإعلان المشترك بشأن وقف أعمال القتال الموقع في دار السلام، جمهورية تنزانيا المتحدة، في ١٥ أيار/مايو من قبل رئيس الحكومة الانتقالية، دوميتيان ندايزي، وزعيم جبهة التحرير الوطنية، أغاثون رواسا. وواصلت العناصر التابعة للجبهة هجوماتها العنيفة ضد قوة الدفاع الوطني البوروندية التي تم دمج عناصرها مؤخرا، وكذلك ضد المدنيين في بعض المناطق من البلد.

٤ - وفي ٣ حزيران/يونيه، أمكن لشعب بوروندي، لأول مرة منذ استقلال البلد، المشاركة في انتخابات المجالس المحلية. وقدم ٣٥ حزبا من الأحزاب السياسية مرشحين عنها، وبلغت نسبة المشاركة في الانتخابات ٨٠ في المائة تقريبا من الناخبين المسجلين. وفاز المجلس

الوطني للدفاع عن الديمقراطية/قوات الدفاع عن الديمقراطية (نكورونزيزا) بالانتخابات في ٩٣ مقاطعة إدارية (كوميون) من جملة ١٢٩ مقاطعة بنسبة ٥٧,٣ في المائة من الأصوات المدلى بها وطنيا، فيما حصلت الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية على نسبة ٢٣,٣ في المائة من الأصوات، واتحاد التقدم الوطني على نسبة ٦,٣ في المائة، والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية (نيانغوما) على نسبة ٤,١ في المائة من الأصوات، وحركة رد الاعتبار للمواطن على نسبة ٢,١ في المائة، وحزب الإصلاح الوطني على نسبة ١,٨ في المائة من الأصوات.

٥ - وجرى الحملة الانتخابية بصفة عامة في ظروف سلمية، ما عدا في محافظة كايانزا حيث أسفر التوتر بين مناصري الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية/قوات الدفاع عن الديمقراطية عن أعمال عنف عديدة. وأجريت الانتخابات المحلية إجمالا دون وقوع أي عراقيل خطيرة في ١٥ من أصل ١٧ محافظة. غير أن أعمال العنف التي وقعت في محافظة بوبانزا ومحافظة ريف بوجومبورا أسفرت عن إغلاق ١٣٣ مركز اقتراع قبل الأوان وأصيب أحد أفراد الوحدة التابعة لجنوب أفريقيا في عملية الأمم المتحدة في بوروندي إصابة خطيرة. ومن ثم، تكفلت اللجنة الوطنية الانتخابية المستقلة، بمساعدة الأمم المتحدة، بإجراء الانتخابات بنجاح في المقاطعات المتأثرة، في ٧ حزيران/يونيه. وتم تعزيز التدابير الأمنية في تلك المقاطعات بنشر الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة التابعين لعملية الأمم المتحدة في بوروندي، فضلا عن أفراد قوة الدفاع الوطني وأفراد الشرطة الوطنية.

٦ - وأجريت انتخابات أعضاء الجمعية الوطنية في أجواء سلمية في موعدها المحدد في ٤ تموز/يوليه. ولم يُبلغ إلا عن حادث واحد بسيط في بوجومبورا أصيب من جرائه جندي تابع لقوة الدفاع الوطني إصابة خفيفة. وشارك حوالي ٧٧ في المائة من الناخبين المسجلين في الانتخابات التشريعية. وحصل المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية/قوات الدفاع عن الديمقراطية (نكورونزيزا) على ٥٧,٨ في المائة من أصوات الناخبين على الصعيد الوطني، والجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية على ٢١,٦ في المائة من الأصوات، واتحاد التقدم الوطني على ٧,١ في المائة منها، والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية (نيانغوما) على ٤,٩ في المائة، وحركة رد الاعتبار للمواطن على ٢,١ في المائة من الأصوات. وعقب الانتخابات، أعلن الرئيس نداييزي، زعيم الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية، عن تهانيه لبير نكورونزيزا على فوز حزبه في الانتخابات.

٧ - وانتخب عقب ذلك أعضاء مجلس الشيوخ انتخاباً غير مباشر في ٢٩ تموز/يوليه، من قبل ٢٢٥ ٣ من أعضاء المجالس المحلية الذين أُنتخبوا مؤخرًا. ويتألف مجلس الشيوخ من ٤١ عضواً، منهم عضو واحد من الهوتو وآخر من التوتسي يمثلان كل محافظة من المحافظات السبع عشرة، وثلاثة ممثلين معينين بالتركية ينتمون لطائفة الباتوا، ورؤساء الدولة الأربعة السابقين.

٨ - وفي ١٩ آب/أغسطس، أُنْتُخِبَ بيير نكورونزيزا، زعيم المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية/قوات الدفاع عن الديمقراطية، رئيساً للجمهورية من قبل مجلس برلماني مشترك يتألف من أعضاء الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ. وفي ٢٦ آب/أغسطس، أُذِنَ تنصيب السيد نكورونزيزا، باعتباره أول رئيس جمهورية منتخب على أسس ديمقراطية منذ ما يزيد عن عقد من الزمن، رسمياً بنهاية العملية الانتقالية في بوروندي. وشارك في حفل التنصيب عدد من رؤساء الدول والحكومات وكبار المسؤولين الحكوميين. وقد مثلي في هذا الحفل وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان - ماري غيهينو. وتقرر إجراء الجولة الأخيرة من الانتخابات على صعيد القرى (كولين) في ٢٣ أيلول/سبتمبر.

٩ - وأعلن الرئيس نكورونزيزا في خطاب تنصيبه عن عزمه التصدي للفساد والجريمة والخروج عن القانون، ومحاربة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتحسين الوضع الأمني وتنفيذ تدابير ترمي إلى النهوض بالنمو الاقتصادي. ووعد الرئيس أيضاً بتوفير التعليم الابتدائي مجاناً لجميع الأطفال وحث جميع البورونديين على المساعدة على إعمار البلد.

١٠ - وفي ١٦ و١٧ آب/أغسطس، انتخب كل من الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ من بين أعضائهما إماكولي ناهايو (المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية/قوات الدفاع عن الديمقراطية) رئيساً للجمعية الوطنية، فيما انتخب جيرفي روفيكيري (من نفس الحزب) رئيساً لمجلس الشيوخ. وفي ٢٩ آب/أغسطس، أقرت الجمعية العامة ومجلس الشيوخ كلاهما ترشيح الرئيس نكورونزيزا لكل من مارتن ندويماننا (اتحاد التقدم الوطني) كنائب أول لرئيس الجمهورية، وأليس نزوموكوندا (المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية/قوات الدفاع عن الديمقراطية) نائبة ثانية للرئيس. وفي ٣٠ آب/أغسطس، عين الرئيس نكورونزيزا أعضاء الحكومة المشكلة من ٢٠ وزيراً، والتي يتقيد تشكيلها على العموم بأحكام الدستور وترتيبات تقاسم السلطة في الحكومة التي تم الاتفاق عليها في اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي الذي نص على أن الحكومة يجب أن تتألف من طائفة الهوتو بنسبة ٦٠ في المائة ومن طائفة التوتسي بنسبة ٤٠ في المائة وأن يكون تمثيل النساء فيها بنسبة ٣٠ في المائة.

١١ - وقدمت الجهات المانحة إجمالاً مبلغ ٢٢ مليون دولار من أجل إجراء الانتخابات من خلال صندوق استئماني يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكان هذا التمويل، إلى جانب الهبات العينية والدعم الواسع النطاق المقدم من عملية الأمم المتحدة في بوروندي، أمراً حيوياً من أجل ضمان إجراء الانتخابات بنجاح.

الاتصالات مع جبهة التحرير الوطنية

١٢ - في ١٤ أيار/مايو، أي قبل يوم من توقيع الإعلان المشترك بشأن وقف أعمال القتال في دار السلام، قُتل ١٥ عنصراً من عناصر جبهة التحرير الوطنية في ظروف توحى بأنهم راحوا ضحية أعمال عنف مرتكبة عن قصد. وشكك بعض الشهود في مزاعم قوة الدفاع الوطني البوروندية بأنهم قتلوا في أثناء أعمال القتال. وأسفرت أعمال القتل هذه، وما تلاها من اشتباكات أخرى مع جبهة التحرير الوطنية تتنافى وما جاء في الإعلان المشترك، عن تقويض ثقة الطرفين في إجراء مزيد من المفاوضات.

١٣ - وفي ٩ حزيران/يونيه، عقدت حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة محادثات في دار السلام بين ممثلي قوة الدفاع الوطني البوروندية وجبهة التحرير الوطنية بحضور مراقبين إقليميين ودوليين وتابعين للأمم المتحدة. ولم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن وقف إطلاق النار الشامل الذي كانت التوقعات تشير بشدة إلى إبرامه، إلا أن بياناً مشتركاً صدر في ١٤ حزيران/يونيه، يلتزم فيه الطرفان باحترام إعلان ١٥ أيار/مايو وتحديد المسؤوليات الأساسية ووضع آلية لتطبيقها. غير أن أعمال القتال استمرت لاحقاً بين قوة الدفاع الوطني البوروندية وقوات جبهة التحرير الوطنية. وواصلت الجبهة فضلاً عن ذلك التجنيد الإجباري للمقاتلين بمن فيهم الأطفال. وأشار الرئيس نكورونزيزا في خطوة لقيت ترحيباً شديداً إلى أن الحكومة ستعطي الأولوية إلى التوصل إلى اتفاق مع جبهة التحرير الوطنية من أجل وضع حد لأعمال القتال.

لجنة رصد التنفيذ

١٤ - كررت لجنة رصد التنفيذ (لجنة الرصد) التي أنشئت بموجب اتفاق أروشا دعوتها إلى الحكومة الانتقالية خلال الاجتماعات المعقودة في ٢٠ و ٢١ حزيران/يونيه و ١٨ و ١٩ تموز/يوليه إلى تنفيذ الإصلاحات المرجأة في قطاعي الدفاع والأمن، ودعت لجنة الرصد اللجنة الوطنية الانتخابية المستقلة إلى ضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة، والالتزام أيضاً بالتزاما دقيقاً بالجدول الزمني للانتخابات. وهنأت لجنة الرصد في اجتماعها لشهر تموز/يوليه

الحكومة الانتقالية واللجنة الانتخابية والأحزاب السياسية والشعب البوروندي على نجاح الانتخابات المحلية والتشريعية.

١٥ - وفي ٨ و ٩ آب/أغسطس، عقدت لجنة الرصد اجتماعها الأخير في بوجومبورا. وأصدرت بياناً يوجه أنظار الحكومة الجديدة والمجتمع الدولي إلى عدة أحكام معلقة من اتفاق أروشا، ودعت الحكومة إلى تنفيذها بالكامل على وجه السرعة. وتمثل هذه الأحكام في إتمام إعادة اللاجئين إلى الوطن وتأهيل المدنيين المتضررين من الصراع؛ والإفراج عن السجناء السياسيين؛ والإعمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وإصلاح قطاعي الدفاع والأمن؛ وإصلاح النظام القضائي؛ ووضع حد للإفلات من العقاب. كما هنأت لجنة الرصد التي اضطلعت بدور لا غنى عنه في دعم عملية السلام الشعب البوروندي وقادة المرحلة الانتقالية على انتهاء العملية الانتقالية. وأنتت ممثلي الخاصة، كارولين ماكاسكي رئيسة اللجنة على المساهمة القيمة التي قدمها البورونديون والمبادرة الإقليمية للسلام وأطراف التيسير والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وغير تلك الجهات من المانحين، في مجال تنفيذ عملية السلام في بوروندي والتي كان دعمها أساسياً في ضمان نجاحها.

ثالثاً - التطورات العسكرية والأمنية

إصلاح القطاع الأمني

١٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرز مزيد من التقدم في عملية إصلاح القطاع الأمني. فقد أتمت الحكومة الانتقالية عملية توحيد جميع الرتب العسكرية ورتب الشرطة إما لأغراض تسريح الأفراد أو إدماجهم في إحدى القوتين الأمنيتين الجديدتين، أي قوة الدفاع الوطني أو الشرطة الوطنية. وقد اكتملت عملية إدماج مقاتلي الجماعات المسلحة في قوة الدفاع الوطني، وتضع الحكومة الجديدة حالياً الخطط النهائية لتدريب أفرادها.

١٧ - وفي أيار/مايو، قامت البعثة بالتعاون مع الجهات المانحة الدولية بوضع الصيغة النهائية لخطة إصلاح شاملة للقطاع الأمني. وأحيلت الخطة إلى الحكومة الانتقالية التي رحبت بالمبادرة، غير أنها لاحظت أنه يتعين زيادة تطويرها بالتنسيق مع الحكومة المقبلة.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

١٨ - لغاية ١٥ آب/أغسطس، كان قد انخرط ٤٩١ ١٦ من المقاتلين السابقين من القوات المسلحة البوروندية والأحزاب والحركات السياسية المسلحة في العملية الوطنية للتسريح، ومن ضمنهم ٢٩٠٩ أطفال منتسبين إلى القوات المقاتلة و ٤٨٥ من المقاتلات. ويتوقع تسريح ٤٠٠ ١١ من الجنود الآخرين المنتسبين سابقاً للقوات المسلحة البوروندية بحلول

كانون الأول/ديسمبر. وأعادت وزارة الدفاع تأكيد التزامها بمواصلة عملية التسريح إلى أن ينخفض عدد قوة الدفاع الوطني إلى ٣٠ ٠٠٠ فرد.

١٩ - وقد أدت سرعة وتيرة عملية التسريح إلى إهلاك قدرات الأمانة التنفيذية للجنة الوطنية للتسريح وإعادة الإحراق وإعادة الإدماج على تنفيذ عملية للإدماج على الصعيد الوطني. وواصل موظفو عملية الأمم المتحدة في بوروندي وبرنامج البنك الدولي المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج العمل بشكل وثيق مع الأمانة التنفيذية من أجل التقليل إلى أدنى حد من تأخير هذه العملية، ويتوقع الشروع في معظم أنشطة إعادة الإدماج بحلول أيلول/سبتمبر.

٢٠ - ولا تزال تعترض عملية نزع سلاح المدنيين بعض الصعوبات أيضا. فوفقا للخطة التي وضعتها عملية الأمم المتحدة في بوروندي والبرنامج المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج والسلطات البوروندية، كان من المقرر الشروع في نزع سلاح الميليشيات المدنية "حماة السلام" و"المقاتلون المناضلون" في ٦ تموز/يوليه. غير أن التباين في عدد أفراد الميليشيا المؤهلين للمشاركة في البرنامج أدى إلى تأخير العملية. وقد أوفدت ستة أفرقة تحقيق إلى شتى أنحاء البلد من أجل مطابقة القوائم والتحقق منها. غير أنه كان لا يزال يتعين عليها أن تنجز أعمالها في ٣١ آب/أغسطس. ومنذ تموز/يوليه، ظل أعضاء ميليشيا "حماة السلام" ينظمون مظاهرات احتجاجا على تأخير العملية يدعون فيها إلى دفع مخصصات لهم يتوقعون الحصول عليها بعد أن يتم نزع أسلحتهم. وفي ذلك الأثناء، تواصل عملية الأمم المتحدة في بوروندي والبرنامج المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج العمل مع الحكومة على التعجيل بالعملية وإطلاع الميليشيات على التطورات الحاصلة.

الشرطة

٢١ - واصلت البعثة تقديم الدعم العملي والمشورة التقنية إلى الشرطة الوطنية البوروندية. وعمل عنصر الشرطة التابع لعملية الأمم المتحدة بشكل وثيق مع أفراد الشرطة الوطنية والسلطات البوروندية على تصميم وتنفيذ الخطط الأمنية الانتخابية التي شملت إقامة مركز مشترك للعمليات. وقامت عملية الأمم المتحدة أيضا بتدريب ٥٠٠ من ضباط الشرطة في مجال أمن الانتخابات وإجراءاتها و ١٩٤ من مدربي الشرطة الذين أوفدوا إلى ٢٠ مركزا لتدريب الشرطة في شتى أنحاء البلد. ووُضعت أيضا نماذج جديدة للتعليم باشتراك بين عملية الأمم المتحدة والشرطة الوطنية.

٢٢ - ودربت عملية الأمم المتحدة بالتعاون الوثيق مع المنظمة غير الحكومية "شبكة المواطنين" ١٣٥ من ضباط الشرطة القضائية. وواصل عدد من الموظفين في المؤسسات

الإصلاحية تدريبهم في المرافق الإصلاحية. وقامت البعثة بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية بتدريب ٨٠ من ضباط الشرطة على المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

٢٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساعدت عملية الأمم المتحدة على تيسير إمداد الشرطة الوطنية بالمركبات ومعدات الاتصالات من قبل حكومة هولندا. وتساعد هولندا أيضا على تشييد ستة مراكز لتدريب الشرطة وإصلاح مراكز الشرطة الإقليمية في كل من المحافظات السبع عشرة. وسهرت عملية الأمم المتحدة على ضمان توافق برنامج التشييد هذا مع المساعدة التي قررت حكومة بلجيكا تقديمها من أجل تدريب ٢٠ ٠٠٠ من أفراد الشرطة. وحددت حكومة فرنسا أيضا مجالات لتقديم المساعدة من أجل التدريب. وفي الوقت نفسه، تساعد عملية الأمم المتحدة في إنشاء آلية للتنسيق من أجل ضمان التناسق بين مختلف الشركاء الدوليين الذين يقدمون الدعم للشرطة الوطنية.

رابعاً - حقوق الإنسان والحالة الإنسانية

٢٤ - كان للاشتباكات العسكرية المتواصلة التي جرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير بين قوة الدفاع الوطني وجبهة التحرير الوطنية عواقب وخيمة على المدنيين في محافظتي بوجومبورا وبوبانزا. وقد أفيد عن وقوع العديد من انتهاكات حقوق الإنسان على يد جبهة التحرير الوطنية، شملت عمليات إعدام مدنيين مستهدفين وعمليات اختطاف ابتزاز ونهب. وأسفرت أعمال العنف عن تشريد السكان. وأجرى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية عدة زيارات إلى المناطق المتضررة من أجل تقييم الاحتياجات الفورية للسكان المتضررين وضمان الإمداد بالمساعدة.

٢٥ - وظلت جبهة التحرير الوطنية تستهدف المدنيين الذين يشتبه في توقفهم عن مساندة هذه الجماعة أو في مساندتهم للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية/قوات الدفاع عن الديمقراطية، وجُزّت رؤوس بعضهم أو نُكِّل بهم بأشكال أخرى. وفي ١٦ حزيران/يونيه، قتل بطريقة وحشية خمسة مدنيين كانوا يشاركون في مراسم دينية في محافظة ريف بوجومبورا، وجرح ما لا يقل عن ١٠ أشخاص بالقنابل اليدوية والرصاص. وادعى جنود فروا من صفوف جبهة التحرير الوطنية وألقت قوة الدفاع الوطني القبض عليهم ثم قامت بعملية الأمم المتحدة باستجوابهم بأنهم التحقوا بالجبهة من أجل الاستفادة من مجموعة منافع التسريح المنصوص عليها في اتفاق أروشا. وكان بعض ممن تم استجوابهم، ومنهم قاصرون، قد جندوا خلال الأشهر الخمسة السابقة، وادعوا أنهم حصلوا على الأسلحة وتلقوا التدريب في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٦ - وسجلت عملية الأمم المتحدة في نفس الفترة زيادة في عدد الإعدامات التعسفية التي نفذت في حق أشخاص يشتبه في مناصرتهم لجهة التحرير الوطنية من قبل جنود من قوة الدفاع الوطني وذلك في مدينة بوجومبورا ومحافظة ريف بوجومبورا. وخلال فترة الانتخابات، نفذت قوة الدفاع الوطني عمليات اعتقال تعسفية جماعية طالت المشتبهين في مناصرتهم لجهة التحرير الوطنية، وشملت عمليات تطويق وبحث واسعة النطاق. وأبلغ عن عدة حالات وفاة ناجمة عن التعذيب وسوء المعاملة؛ غير أنه أطلق سراح معظم المحتجزين بعد استجوابهم. وخلال الانتخابات المحلية، تورط أفراد قوة الدفاع الوطني في عدة حوادث أطلقت فيها طلقات نارية قاتلة على جماعات محلية في محافظتي ريف بوجومبورا وبوبانزا.

٢٧ - ولم تجر في معظم الحالات تحقيقات جدية في انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبتها أفراد من قوة الدفاع الوطني إذ نقلوا في حالات كثيرة إلى مواقع أخرى. وواصلت عملية الأمم المتحدة بإصرار إثارة موضوع انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها مع السلطات البوروندية، وطلبت إجراء تحقيقات بشأن حالات موثقة لإعدامات خارج نطاق القانون.

٢٨ - وتظل أحوال السجون في بوروندي سيئة، ولم يُحرز تقدم يذكر نحو تخفيف اكتظاظ السجون الذي يعزى في العديد من الحالات إلى شدة بطء معالجة القضايا والافتقار للموارد. وأفيد عن حالات إساءة معاملة المحتجزين وتعذيبهم من قبل أفراد الشرطة خلال الاحتجاز. ولا يتم الفصل بين السجناء القاصرين والبالغين في جميع الأحوال، مما يسفر في بعض الأحيان عن حالات اعتداء جنسي على قاصرين. كما تواصل تسجيل مخالفات في احتجاز الأفراد، بما في ذلك تجاوز المدة القانونية القصوى للاحتجاز. وأفرج في عدة حالات عن أفراد محتجزين خلافا للقانون عقب تدخل عملية الأمم المتحدة.

٢٩ - ووسعت عملية الأمم المتحدة من نطاق حملتها ضد العنف الجنسي التي بدأت في نيسان/أبريل حتى تستهدف شريحة أوسع من المجتمع البوروندي، بما فيه السلطات البلدية والشيوخ التقليديين. وقد لقيت هذه الحملة استحسان عامة الجمهور، ومن شأنها أن تؤدي دورا هاما على صعيد الجهود الرامية إلى تغيير المواقف من العنف الجنسي ومعاملة ضحاياه. وفي الوقت نفسه، لا يزال يُبلغ عن العديد من حالات العنف الجنسي في صفوف البورونديين، مع العلم أن معظم الضحايا هم من القاصرين. ولا يزال العديد من النساء تعزف عن الإبلاغ عن تعرضهن للاغتصاب لأسباب متعددة منها الأسباب الثقافية وخشية من الانتقام. وواصلت البعثة عملية تيسير تقديم المساعدة لضحايا العنف الجنسي والحث على محاكمة مرتكبي هذا الفعل الإجرامي. وستساعد أيضا في تدريب الشرطة الوطنية وأعضاء

المجالس المحلية الذين انتخبوا مؤخرا في مجال الإجراءات الواجب اتباعها في حالات العنف الجنسي.

٣٠ - وواصلت عملية الأمم المتحدة وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية كلاهما متابعة التحقيق المشترك في مجزرة غاتومبا التي ارتكبت في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤. غير أن الحكومة الانتقالية لم تكمل تحقيقاتها. ويؤمل أن تنظر الحكومة الجديدة على النحو الواجب في إنهاء التحقيق وإصدار تقرير عن مجزرة غاتومبا على سبيل الأولوية.

الحالة الإنسانية

٣١ - لا يزال ما مجموعه ١١٦ ٧٩٩ من البورونديين يعيشون في ١٦٠ موقعا مخصصا للمشردين في جميع أنحاء البلد، ومعظمها تقع في محافظات كايانزا ونبوزي وكيريندو وميونغا وغيتغا. وعاد كذلك ٢٦ ٠٧٧ لاجئا بورونديا إلى بوروندي فيما بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس، وخاصة إلى محافظات ماكامبا وميونغا وروغيي. ويسرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عودة ٢٥ ٠٣٠ فردا. وقد أدت عوامل الانتهاء من العملية الانتقالية وبداية الموسم الزراعي في أيلول/سبتمبر وجهود التوعية التي بذلتها السلطات التزانية إلى زيادة ملموسة في عدد العائدين خلال الأشهر القليلة الماضية. ويرجح أن تتواصل عودة اللاجئين بأعداد كبيرة، وعلى الحكومة أن تواصل العمل من أجل إعادة توزيع الأراضي بشكل عادل ومنصف وإيجاد حلول عادلة لقضايا ملكية الأراضي.

٣٢ - وفي أوائل حزيران/يونيه، أعلن عن اعتبار ١٠ ٠٠٠ من ملتمسي اللجوء الروانديين الذين ظلوا يتوافدون إلى البلد منذ آذار/مارس مهاجرين غير شرعيين عقب اتخاذ قرار مشترك من جانب حكومي بوروندي ورواندا. ونفذت الحكومتان فيما بين ١٢ و ١٤ حزيران/يونيه عملية لإعادة القسرية للتمسي اللجوء إلى وطنهم انطلاقا من المواقع المؤقتة الموجودة في محافظات نبوزي وميونغا وكيريندو وكانكوزو. وفي غياب أي تقييم للدعوات الفردية، تمت عملية الإعادة القسرية إلى الوطن خلافا لاتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بمركز اللاجئين لعام ١٩٥١ ولاتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٦٩. ولجأت السلطات البوروندية والرواندية إلى أعمال التخويف والتحرش والعنف من أجل التعجيل بعودة ملتمسي اللجوء. وبذل كل من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتب منسق الشؤون الإنسانية وعملية الأمم المتحدة في بوروندي والمنظمات الإنسانية والسلك الدبلوماسي جهودا مكثفة من أجل منع هذه الإعادة القسرية.

٣٣ - وأعلن أيضا في حزيران/يونيه عن اعتبار ٧ ٧٠٠ من البورونديين الذين ذهبوا إلى رواندا فيما بين أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ وآذار مارس لأسباب متنوعة، منها الهجرة الموسمية والخوف من تجدد أعمال العنف في بوروندي، مهاجرين غير شرعيين. بموجب القرار المشترك الذي اتخذته الحكومتان. وتم حتى ٣١ آب/أغسطس إعادة ما يقرب من ٨٠٠ فرد إلى وطنهم من قبل السلطات البوروندية بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتنظم عملية الإعادة إلى الوطن وفقا لمبدأ العودة الطوعية وفي إطار تقييم كل حالة على حدة تجريه على نحو مشترك السلطات البوروندية والمفوضية. واتفقت حكومتا البلدين، فضلا عن ذلك، على أن تنشأ بالتشاور مع المفوضية لجنة ثلاثية تتولى استعراض القضايا المتعلقة بمعاملة البلدين للاجئين وملتزمي اللجوء.

خامسا - انتشار البعثة

العنصر العسكري

٣٤ - بلغ القوام العسكري لعملية الأمم المتحدة في بوروندي في ٣٠ آب/أغسطس ٥ ٥٦٤ فردا من أصل قوام مأذون به يتشكل من ٦٥٠ فردا، بمن فيهم ١٧٩ مراقبا عسكريا منتشرا في ٢٧ موقع فريق. ويتوزع انتشار وحدات المشاة على محافظات موارد وسيتوكي وغيتيغا وميونغا وبوبانزا، ونبغوزي، وبوجومبورا البلدية، وريف بوجومبورا، ومورامبيا، ومكامبا.

٣٥ - وشملت الأنشطة العملية الرئيسية التي اضطلع بها العنصر العسكري رصد اتفاقات وقف إطلاق النار؛ والمساعدة على تنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على صعيد مواقع التجميع والتجمع؛ وتوفير الحراسة يوميا لموظفي عملية الأمم المتحدة في بوروندي ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمنظمات غير الحكومية. وتم أيضا تأمين ما يقرب من ٥٠ عملية حراسة عسكرية يومية دعما للانتخابات المحلية والتشريعية، وواصلت دوريات الحراسة بشكل منتظم عملها في المخيمات التي تؤوي اللاجئين الكونغوليين البانيامولينغي. واستهدفت العمليات العسكرية أيضا ردع محاولات تسلل المقاتلين عبر الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية ووضع حد للاتجار غير المشروع في الأسلحة على الصعيد الإقليمي، بالاضطلاع بحملة من الأنشطة منها المساعدة على رصد حظر توريد الأسلحة المفروض على جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك بالتنسيق مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتعززت هذه العمليات بوصول زورقي دورية إضافيين في الآونة الأخيرة، فاكتمل بذلك انتشار الوحدة البحرية التابعة لعملية الأمم المتحدة في بحيرة تنغانيقا.

حالة اتفاق مركز القوات

٣٦ - وفقا للفقرة ١٠ من قرار مجلس الأمن ١٥٤٥ (٢٠٠٤)، تم التوقيع على اتفاق لمركز القوات بين الأمم المتحدة والحكومة الانتقالية في بوجومبورا في ١٧ حزيران/يونيه.

سادسا - التعاون بين البعثتين

٣٧ - ظل موظفو عملية الأمم المتحدة في بوروندي وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على اتصال يومي وتواصلت لقاءاتهم بشكل منتظم. وانتفعت البعثتان من تبادل المعلومات والخبرة التقنية والموارد اللوجستية. وتبادلنا المعلومات بشأن الدروس المستفادة في مجالات تشمل المساعدة في الانتخابات ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وكانتا على اتصال وثيق خلال عملية عودة ملتمسي اللجوء الروانديين من بوروندي في حزيران/يونيه وتموز/يوليه. وظلت عملية الأمم المتحدة في بوروندي تعتمد على العتاد الجوي لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فيما قدمت إلى هذه البعثة الدعم اللوجستي لتنفيذ عمليات تناوب الوحدات انطلاقا من المنطقة الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن المقرر عقد الاجتماع الفصلي الثالث لممثلي الخاصين لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي في أوائل تشرين الأول/أكتوبر. ويتوقع أن يشارك فيه ممثلي الخاص للسودان، يان برونك، وذلك من أجل تعزيز التعاون بين بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعملية الأمم المتحدة في بوروندي وبعثة الأمم المتحدة في السودان. ويتوقع أيضا أن يشارك في الاجتماع ممثلي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، إبراهيمي فال.

سابعا - قواعد السلوك الخاصة بالموظفين

٣٨ - تواصل عملية الأمم المتحدة في بوروندي العمل على ضمان امتثال جميع موظفي البعثة لسياسة "عدم التسامح مطلقا" بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وقد شددت ممثلي الخاصة مرارا على نهج يركز على الوقاية والوعي بالأمر، إلى جانب إقامة نظام للامتثال الصارم يشمل كشف أي سوء في السلوك ورصده والتحقيق بشأنه والمعاقبة عليه. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت وحدة السلوك والانضباط على إنفاذ سياسات ترمي إلى التصدي إلى سوء السلوك ووضع إجراءات من أجل التحقيق في ادعاءات سوء السلوك وضمان الرد عليها في الوقت المناسب، مما مكن قيادة البعثة من تقييم فعالية السياسات وتدابير الردع المتخذة بدقة أكبر. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ثبتت مخالفة مدني واحد

وفردين عسكريين لقواعد السلوك وتمت إعادتهم إلى وطنهم. وفي ١٥ تموز/يوليه، عيّنت عملية الأمم المتحدة على جميع الموظفين قائمة مستكملة بالمواقع المحظور الدخول إليها.

٣٩ - وفي حزيران/يونيه، قامت نائبة الأمين العام، لويز فريشيت، بزيارة إلى بوروندي لتوجه رسالة خاصة بشأن قواعد السلوك والاستغلال والاعتداء الجنسيين. والتقت بكبار موظفي عملية الأمم المتحدة وممثلين عن الحكومة البوروندية والمجتمع المدني والسلوك الدبلوماسي وفريق الأمم المتحدة القطري. وأقرت بالجهود المبذولة من قبل عملية الأمم المتحدة وبمستوى الالتزام بأقصى درجة ممكنة من معايير السلوك. وقامت أمانة المظالم للأمم المتحدة، باتريشيا دورانت، بزيارة بوروندي في حزيران/يونيه تأتّى خلالها لموظفي عملية الأمم المتحدة إثارة شواغلهم في لقاء مفتوح وعن طريق استشارات فردية معاً.

ثامنا - الآفاق المستقبلية: آلية الدعم الدولي

٤٠ - ما فتئت ممثلي الخاصة تجري مشاورات مكثفة، كما أشرت إلى ذلك في تقريرتي السابق بشأن عملية الأمم المتحدة في بوروندي (S/2005/328)، في كل من بوروندي وفي المنطقة بشأن أفضل السبل التي يمكن للمجتمع الدولي اتباعها من أجل دعم الحكومة الجديدة في بوروندي دعماً فعالاً، بجملة وسائل منها إقامة آلية للدعم الدولي. وقد أظهرت هذه المشاورات التي أجريت مع أعضاء المبادرة الإقليمية والاتحاد الأفريقي والممثلين الدبلوماسيين وممثلي الجهات المانحة في بوجومبورا مدى استمرار التزام المجتمع الدولي بدعم الحكومة الجديدة في بوروندي، مع تركيز خاص على المساعدة على الإعمار والتنمية.

٤١ - وفيما تتواصل المشاورات بشأن طرائق إنشاء الآلية، فلا بد للآلية المقترحة أن تدعم عمليات الإصلاح الجارية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالقطاع الأمني والجهاز القضائي وملكية الأراضي. وعليها أن تتصدى أيضاً لقضايا نزع سلاح المدنيين وإدارة عمليات عودة اللاجئين على نطاق كبير؛ وضمان التنسيق بين المانحين من أجل تمويل الإعمار والتنمية؛ ودعم الجهود الوطنية الرامية إلى توطيد السلم من خلال المصالحة؛ وطمأنة الشعب البوروندي بشأن التزام المجتمع الدولي بضمان إدارة شؤون الحكم على نحو يتسم بالديمقراطية والشفافية والمساءلة.

٤٢ - ويقترح أيضاً أن تتأخر الآلية ممثلي الخاصة لبوروندي وأن تقدم الدعم إليها أمانة صغيرة الحجم تستمد من الموارد القائمة لعملية الأمم المتحدة في بوروندي. وتضم الآلية ممثلين للمبادرة الإقليمية ومجتمع المانحين الدوليين والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وتجتمع كل شهر وتعقد اجتماعات مشتركة مع حكومة بوروندي. وتُنشأ أيضاً لجان فرعية حسب الاقتضاء تقدم التقارير للرئيس وتتولى معالجة قضايا موضوعية خاصة.

٤٣ - وترأست في ١٣ أيلول/سبتمبر، بالاشتراك مع رئيس أوغندا يوري موسيفيني، اجتماعاً مع رؤساء دول بوروندي وبلدان المبادرة الإقليمية، فضلاً عن ممثلين عن الاتحاد الأفريقي والجهات المانحة وغيرهم من الجهات الفاعلة الدولية. ووافق المشاركون في هذا الاجتماع الذي آذن بتنصيب الحكومة الجديدة، من حيث المبدأ، على إقامة آلية الدعم الدولي المقترحة باعتبارها منتدى للشركاء يتولى دعم الجهود الرامية إلى توطيد السلام وتعزيز التنمية في بوروندي. كما تم الاتفاق أيضاً على أن يتواصل تحديد ولاية وتشكيل هذا المنتدى بالتشاور مع حكومة بوروندي.

تاسعا - الملاحظات والتوصيات

٤٤ - يعتبر نجاح تنظيم الانتخابات الوطنية وتنصيب رئيس منتخب ديمقراطياً وإنهاء العملية الانتقالية محطات تاريخية حقا بالنسبة لبوروندي. وأثني بقيادة المرحلة الانتقالية لما أبدوا عنه روح المثابرة ومن حس قيادي كان لهما دور حاسم في إنهاء العملية الانتقالية بنجاح على الرغم من العقبات العديدة التي اعترضت سبيلهم. وأشيد أيضاً بالمبادرة الإقليمية وأطراف التيسير والاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن والمناخين الذين كان لدعمهم المتواصل دور حيوي في إتاحة فرصة حقيقية الآن أمام الشعب البوروندي لإرساء السلم والاستقرار بعد سنوات من الصراعات المدمرة التي شهدتها البلد. وأود أيضاً أن أشيد بصفة خاصة بمساهمة رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، المرحوم يوليوس نيريري، والرئيس السابق لجنوب أفريقيا، نلسون روليهلاها مانديلا، في وضع حد للصراع في بوروندي. غير أن الالتزام الإيجابي الذي تعهد به الشعب البوروندي تجاه عملية السلام يعد أكثر العوامل حسماً في الإنجازات التي تحققت حتى الآن. فعلى الرغم من المخاوف والتحيزات العديدة، شارك معظم البورونديين مشاركة نشطة في العملية الانتخابية مدلين بأصوات مدوية من أجل إرساء السلم في البلد.

٤٥ - وأود أن أهنئ مرة أخرى الرئيس نكورونزيزا على انتخابه. وإني متفائل إزاء النهج الشمولي والتصالحي الذي اتبعه الرئيس حتى الآن. فتعيين نائبي الرئيس وأعضاء الحكومة يعكس روح اتفاق أروشا، ويتفق إلى حد كبير والتوازنات المنصوص عليها في الدستور من حيث التكوين العرقي والجنساني للحكومة. وأنا على ثقة بأن الرئيس نكورونزيزا سيظل متشبثاً بمبدأ الشمولية العرقية والسياسية لدى قيامه بالتعيينات الأخرى في المناصب الحكومية.

٤٦ - ورغم التقدم المحرز في سبيل توطيد السلام، لا تزال هناك تحديات كبيرة تعترض الطريق. فمجالات الإعمار والتنمية وإيجاد فرص العمل وإصلاح قطاعي الصحة والتعليم في البلد وتعزيز المصالحة ووضع حد للإفلات من العقاب وإنهاء برامج إصلاح قطاع الأمن والجهاز القضائي وضمان إدارة سليمة لشؤون الحكم، هي من المجالات الرئيسية التي

ستتطلب التزاما دوليا مطردا ومتزايدا ودعما من الجهات المانحة. كما أن إدارة إيرادات الدولة إدارة شفافة وخاضعة للمساءلة ستشكل أمرا حاسما فيما يتعلق باستمرار ثقة الجهات المانحة وبتشجيع التنمية وضمان الاستقرار في البلد على المدى البعيد.

٤٧ - وأعتقد أن التعجيل بإقامة آلية للدعم الدولي باعتبارها منتدى لشركاء بوروندي، كما ورد ذلك في الفقرات ٤٠ إلى ٤٢ أعلاه، سيشكل دليلا هاما على التزام المجتمع الدولي المتواصل بدعم الشعب البوروندي في أعقاب انتهاء المرحلة الانتقالية. وستكون إقامة تلك الآلية متفقة أيضا والتوصيات الواردة في تقرير المؤرخ ٢١ آذار/مارس المعنون "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع" (A/59/2005) فيما يتعلق بتقديم الدعم المتواصل من أجل بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع. فإذا حظي اقتراحي بإنشاء لجنة لبناء السلام بموافقة الدول الأعضاء، ستكون بوروندي في موقع مناسب جدا لكي تقوم اللجنة في وقت مبكر بالنظر في حالتها.

٤٨ - ويتمثل التحدي الرئيسي الذي تواجهه الحكومة الجديدة في إعادة إرساء السلم والاستقرار في المناطق التي تشهد حاليا مواجهات عنيفة. وعلى الرغم من الاتصالات الواعدة بين الحكومة الانتقالية وجبهة التحرير الوطنية التي شرع فيها برعاية حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة، إلا أن المفاوضات لم تسفر عن نتائج ملموسة. ومما يؤسف له أن الجبهة تواصل فعليا تجنيد المقاتلين وارتكاب أعمال العنف. كما أن الاشتباكات لا تزال تدور بين قوة الدفاع الوطني والجبهة مما يؤثر بشكل سلبي على المدنيين في محافظتي ريف بوجمبورا وبوبانزا. وإني لأجد ما يشجعي في إرادة الرئيس نكورونزيزا على مواصلة المفاوضات مع الجبهة من أجل إبرام اتفاق شامل لوقف إطلاق النار. وأدعو جبهة التحرير الوطنية إلى أن تعمل دون مزيد من التأخير وبحسن نية على التوصل إلى تسوية سلمية يستحقها الشعب البوروندي أيما استحقاق.

٤٩ - وأعترم تقديم توصيات بشأن حجم وولاية البعثة لما بعد المرحلة الانتقالية بحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وذلك على النحو المطلوب في قرار مجلس الأمن ١٦٠٢ (٢٠٠٥). وستكون هذه التوصيات قائمة على تقييم شامل للوضع في بوروندي في أعقاب انتهاء المرحلة الانتقالية سيجري في الأسابيع القادمة. وسيتم تحديد المجالات ذات الأولوية التي تتطلب مواصلة تقديم الأمم المتحدة للدعم فيها، فضلا عن المقاييس الرئيسية التي من شأنها توجيه عملية تنفيذ استراتيجية لانسحاب عملية الأمم المتحدة في بوروندي. وبالنظر لطابع الهشاشة الذي اتسمت به الفترات التالية للانتخابات في بوروندي، لا أتوقع في المرحلة

الراهنة التوصية بإجراء تخفيض فوري في القوام العسكري للبعثة، في حين سيخضع العنصر المدني لعملية الأمم المتحدة بداهة للتعديلات الضرورية.

٥٠ - وأود في الختام أن أعرب عن خالص تقديري لأفراد عملية الأمم المتحدة في بوروندي من النساء والرجال الذين ما فتئوا يعملون بقيادة ممثلي الخاصة، كارولين ماكثري، بدون كلل من أجل تحقيق السلام في بوروندي. وأعرب أيضا عن تقديري لموظفي منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة العديدة الشائبة منها والمتعددة الأطراف الذين يساهمون باستمرار بشكل أساسي في إحراز التقدم في البلد.